الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف - إخاء - عدل

وزارة الاقتصاد والمالية

تعميم يتضمن إرساء الاعتمادات المالية وتنفيذ الميزانية لسنة 2025

يناير 2025

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدل

République Islamique de Mauritanie
Honneur - Fraternité - Justice

وزارة الاقتصاد والمالية
Ministère de l'Economie et des Finances

الوزير
Le Ministre

Nouakchott le: 20 JAN 2025 انواكشوط في:
Numéro: 000018 الرقم:

تعميم رقم _____ و ا م / م ع م
المتضمن إرساء الاعتمادات المالية وتنفيذ الميزانية لسنة 2025

إلى
السيدات والسادة الوزراء والوزراء المنتدبين،
السيد المندوب العام للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء "تآزر"،
السيدة مفوضة الأمن الغذائي،
السيد مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني.

الموضوع: بدء تنفيذالاعتمادات المالية لميزانية 2025
المرجع: القانون رقم 2025-001 الصادربتاريخ 16 يناير 2025 المتضمن قانون المالية لسنة 2025

I - سياق تنفيذ وإعداد ميزانيتي 2024 و 2025

تم تنفيذ ميزانية الدولة لعام 2024 في سياق اقتصادي عالمي صعب، اتسم بدرجة كبيرة من عدم اليقين بشأن النمو والتضخم ومعدلات الفائدة والتقلبات السياسية والجيوسياسية، مما أدى إلى وضع غير مستقر بطبيعته.

وتشير التوقعات الحالية إلى نمو عالمي مستقر في حدود 3,1% لعام 2024 و3,2% لعام 2025، ويعكس هذا الأداء تماسك القوة الكامنة في الأسس الاقتصادية العالمية. ومن المتوقع أن يستقر التضخم عند مستوى 4,5% في 2024 و3,5% في 2025.

ومع ذلك فإن هذا الاستقرار الظاهري يخفي هشاشة بنيوية كبيرة، حيث لا تزال التوترات الجيوسياسية وعدم اليقين في ما يخص السياسات التجارية والإصلاحات الهيكلية الضرورية، تؤثر على الآفاق المستقبلية. وتستدعي هذه العوامل، وخاصة في الاقتصادات النامية مثل موريتانيا، اتباع سياسات مالية حذرة وقابلة للتكيف لتلبية الاحتياجات العاجلة مع ضمان الاستقرار على المدى الطويل.

وعلى الصعيد الوطني، يتوقع أن ينمو الاقتصاد الموريتاني بنسبة 5,3% في 2024 (مقارنة بالتوقعات الأولية البالغة 4,6%)، وبنسبة 4,6% في 2025. أما التضخم فقد سجل 2,5% في ديسمبر 2024 على أساس سنوي، ومن المتوقع أن يظل دون 4% في عام 2025.

وقد تميز تنفيذ ميزانية الدولة لعام 2024 بتعبئة استثنائية للموارد، مما مكن الحكومة من تحقيق الأهداف الاستراتيجية المنصوص عليها في قانون المالية الأصلي. وقد دعم هذا الأداء المالي، ترشيدا صارما لميزانية التسيير وتحسين استخدام اعتمادات الاستثمار، مما أدى إلى إعادة تخصيص فعال للموارد نحو المشاريع ذات الأولوية.

وهكذا، وفي إطار قانون المالية المعدل لعام 2024، تم تمويل استثمارات جديدة تقدر بـ 5.655 مليون أوقية جديدة، دون زيادة العبء على الخزينة العامة، بفضل جهود الترشيد في ميزانية التسيير وإعادة تخصيص اعتمادات الاستثمار بشكل فعال. كما اختتمت السنة المالية 2024 دون أي متأخرات مستحقة على الخزينة العامة.

وفي عام 2025، تعتزم الحكومة تعزيز هذه المكاسب من خلال دعم الانضباط المالي في سياق إطار الميزانية متوسط المدى. حيث ستُعطى الأولوية للتحكم في مستوى الدين العام من خلال تدعيم الميزانية عبر ثلاثة محاور: زيادة تعبئة الإيرادات العامة وترشيد النفقات الجارية وتخصيص الموارد بشكل أمثل للاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي والاقتصادي الكبير. وستساعد هذه التدابير في استقرار الاقتصاد في مواجهة تقلبات إيرادات القطاع الاستخراجي مع الحفاظ على استدامة الدين العام.

وفي هذا السياق، يعيد قانون المالية لسنة 2025 تأكيد التزام الحكومة بتحقيق أولويات برنامج فخامة رئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني "طموحي للوطن". حيث يهدف تناسق الاعتمادات المالية مع الأهداف الاستراتيجية إلى تعزيز التنمية الشاملة، وتقوية الحوكمة العمومية، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين. وسيتم إيلاء اهتمام خاص للتسيير الصارم للمالية العامة، كشرط لا غنى عنه لتحقيق هذه الطموحات.

ولضمان فعالية وكفاءة تنفيذ الميزانية، حددت الحكومة موعد بدء تنفيذ ميزانية 2025 في 22 يناير 2025.

ويهدف هذا التعميم إلى استخلاص الدروس من تنفيذ ميزانية 2024 وتحديد التوجهات الاستراتيجية لسنة 2025 من خلال تسييرأمثل للموارد المتاحة وإعطاء الأولوية لنفقات البنى التحتية الهيكلية.

II - ملاحظات حول تنفيذ ميزانية 2024

كشف تنفيذ ميزانية سنة 2024 عن عدة ملاحظات رئيسية :

1. تزويد حسابات التحويلات الخاصة:

تم تزويد حسابات التحويل الخاص من خلال الميزانية العامة بنسبة تجاوزت 10% من التوقعات الإجمالية، وهو ما تخطى الحدود المسموح بها.وتستدعي هذه الوضعية تعزيز التسيير والإشراف لضمان الالتزام بالمعايير الميزانوية.

2. قاعدة بيانات الأصول:

- شهدت الجهود المبذولة لإنشاء قاعدة بيانات شاملة وموثوقة للأصول، التي بدأت عام 2022، تقدماً غير كافٍ في عام 2023. وعلى الرغم من تحقيق بعض التقدم في 2024، إلا أنه لا يزال أقل من التوقعات.
- تم تسجيل تفاوت كبير في تطبيق هذا الإجراء بين مختلف الوزارات، مما أضعف الفعالية العامة لهذه المبادرة.

3.تجاوز السقوف في حركة الاعتمادات الميزانوية:

- تجاوزت العديد من الوزارات الحدود المسموح بها لانتقال وتحويل الاعتمادات المالية، مما يعد خرقا للمادتين 52 و53 من القانون النظامي رقم 2018-039 الصادر بتاريخ 9 أكتوبر 2018 المتعلق بقوانين المالية. وتتطلب هذه الحالة تطبيقاً صارماً للأحكام التنظيمية.

4. الاستخدام المفرط لصناديق السلف:

تجاوز استخدام صناديق السلف الحد الأقصى المحدد بـ 1.500.000 أوقية جديدة، وفقاً للمادة 3 من المقرر رقم 0196 الصادر بتاريخ 24 فبراير 2022.

5.تسديد صفقات متابعة ومراقبة الأشغال:

بعض عقود الصفقات المتعلقة بمتابعة ومراقبة الأشغال تنص على دفعات شهرية بدلاً من الدفعات المرتبطة بحالة تقدم الأشغال، وهو ما يتعارض مع مبادئ المتابعة المالية ويؤثر سلباً على الكفاءة العامة لتسيير الموارد العمومية.

وعليه فإنه يتوجب على كل الأطراف المتدخلة في منظومة الصفقات والتسديد وخاصة المراقبين الماليين للوزارات والمسددين ضمان المواءمة بين التنفيذ المالي لأقساط الأشغال وأقساط المراقبة.
وتتطلب هذه الملاحظات زيادة اليقظة واتخاذ تدابير تصحيحية فورية لتحسين فعالية وشفافية تنفيذ الميزانية.

III - توجيهات تنفيذ ميزانية 2025:

1. تقييد المساهمات في تزويد حسابات التحويلات الخاصة:

طبقًا للمادة 37 من القانون النظامي رقم 2018-039 بتاريخ 09 أكتوبر 2018 المتعلق بقوانين المالية، يجب ألا تتجاوز مساهمات الميزانية العامة 10% من إجمالي التوقعات لحسابات التحويل الخاص.

2. الاستخدام الصارم للمرجعية المتعلقة بالمشتريات:

لضمان كفاءة مثلى في استخدام المرجعية المتعلقة بالمشتريات المدمجة في نظام"الرشاد"، يتعين على المراقبين الماليين ومسددي القطاعات رفض أي طلب التزام أو دفع لا يحترم استخدام هذه المرجعية.

3. الالتزام بسقوف حركة الاعتمادات:

- يجب أن يحترم نقل وتحويل الاعتمادات المالية ما بين البنود الميزانوية مقتضيات المواد 52 و53 من القانون النظامي رقم 2018-039 بتاريخ 09 أكتوبر 2018 المتعلق بقوانين المالية. وستتم برمجة السقوف المنصوصة في هاتين المادتين آليا في نظام«الرشاد" لضمان الامتثال للنظم المعمول بها.
- يجب أن لا يتجاوز تنفيذ النفقات أو التعهد بها في أي حال من الأحوال الاعتمادات المرخصة.

4. تأطير صناديق السلف:

يجب أن يكون اللجوء إلى صناديق السلف محدودًا ومؤطرًا بالتشريعات المعمول بها. فمن الضروري وجود تنظيم أفضل للحد من استخدام هذا الإجراء إلا في حالة النفقات ذات الحجم المحدود أو تلك التي تتميز بطابع خاص ومستعجل.

5. صفقات الأشغال:

لتحسين جودة الإنفاق العام وضمان تطوير التسيير العام، من المهم إيلاء اهتمام خاص لشروط تنفيذ صفقات الأشغال. و في هذا الصدد يجب إعلام مسددي القطاعات الوزارية بالأقساط التي يصل إعدادها مراحل متقدمة، وذلك من أجل أخذها في الاعتبار ضمن خطة إدارة السيولة، وتجنب أي تأخير في تسوية هذه الأقساط بمجرد الموافقة عليها وتحويلها للدفع.

ويجب إرسال توقعات الصرف المبرمجة على مساهمة الدولة في المشاريع الممولة من الخارج، على أساس شهري، إلى المدير العام للميزانية والمدير العام للخزينة والمحاسبة العمومية لأخذها بعين الاعتبار في خطة توقع وتسيير السيولة.

6. صفقات متابعة ومراقبة الأشغال:

يجب أن يتم دفع الأقساط المتعلقة بصفقات متابعة ومراقبة الأشغال تبعا للتقدم الفعلي للأشغال التي تتم متابعتها أو مراقبتها. وبناءً عليه، لا يمكن دفع القسط الأخير من هذه الصفقات إلا بعد استلام الأشغال موضع المتابعة أو المراقبة.

7. تحديد سقف نفقات الدفع الفوري:

سيتم تحديد سقف إجمالي النفقات التي يتم تنفيذها عبر طلبات الدفع الفوري بنسبة 15% من إجمالي النفقات المأمور بصرفها وفقاً للنظم المعمول بها. كما سيتم دمجها في نظام "رشاد".

8. التخطيط السنوي للنفقات وإعطاء الأولوية للأنشطة:

يجب وضع خطة تفصيلية للأنشطة تعكس أولويات الوزارات وتضمن تنفيذًا فعالاً للاعتمادات المالية.

وفي هذا الإطار، يجب على الوزارات والمؤسسات التابعة لها ضمان إعداد ونشر خطط سنوية لإبرام الصفقات. كما يجب ألا يؤدي تنفيذ الاعتمادات المخصصة لاقتناء السلع والخدمات بأي حال إلى تجزئة الطلبات، مما يتسبب في تكاليف إضافية والإضرار بالكفاءة وانعدام الشفافية.

يجب إدراج الرحلات الخاصة بالتدريب أو الدراسة في خطط التدريب التي يتم إعدادها واعتمادها من قبل الوزراء على مستوى القطاعات. ويجب أن تتبع كل رحلة تدريبية أو دراسية أو مهمة خارجية بتقديم تقرير مفصل من طرف المستفيد خلال الأسبوع الأول من عودته إلى العمل.

ومن أجل إعطاء الأولوية لدورات التدريب في موريتانيا وتجنب التكاليف الباهظة، يمكن توقيع بروتوكولات اتفاق مع مؤسسات التدريب المعتمدة في موريتانيا. وفي بعض الحالات المحدودة والمبررة من خلال الطابع الفني للموضوع أو استحالة العثور على مدربين موريتانيين، يمكن التعاقد مع مدربين أجانب لتقديم التدريب في موريتانيا.

وفي ما يتعلق بالمساعدة القضائية، ستتكفل الوكالة القضائية للدولة والمستشارون القانونيون للوزارات باحتياجات المساعدة القانونية للوزارات والمؤسسات التابعة لها.
ولا يجوز توقيع عقود المساعدة القانونية أو التمثيل أمام المحاكم مع المحامين أو مكاتب الاستشارات القانونية، خارج نطاق الوكالة القضائية للدولة،إلا في الحالات التالية:

- إذا كانت القضية تتعلق بالهيئات القضائية الدولية أو المنازعات العابرة للحدود أو القضايا المتخصصة مثل القانون التجاري الدولي أو قانون الاستثمار الأجنبي.
- إذا تمت الموافقة مسبقاً على عقد محدد من قبل السلطات المختصة، مثل الوزارة الأولى أو الوزارات ، لتلبية احتياجات محددة أو استراتيجية.

يجب أن تكون هذه الاستثناءات مرفقة بإجراءات صارمة للموافقة بما في ذلك إذن رسمي ومسبق من الجهات المختصة لضمان تسيير أمثل للموارد العامة وتجنب أي سوء استخدام.

9. سياسة توزيع الأرباح:

سيُكرَّس جهد خاص لتعزيز تتبع شفاف لتوزيع الأرباح، حيث سيتيح تسيير نشط ومسؤول للمحفظة العمومية للدولة تجنب أي تخفيض مصطنع للأرباح المستحقة للدولة، وسنواصل مواكبة المؤسسات والشركات التابعة لوصايتكم من أجل تحسين إدارتها المالية.

10. استخدام التبويب الوظيفي لنفقات الإدارات العمومية المبرمج في نظام "رشاد":

سيكون الاستخدام الفعلي للتبويب الوظيفي لنفقات الإدارات العمومية المدرج في نظام "رشاد" إلزامياً. وسيضمن هذا الإجراء تصنيفا موحدا للنفقات،كما سيسهل متابعة وتحليل تنفيذ الميزانية.

11. ميزانيات البرامج:

سيتم تفصيل توجيهات تنفيذ ميزانية 2025 للوزارات التجريبية في تعميم يتناول إعداد وتنفيذ الخطط والوثائق المتعلقة بانتقال الوزارات التجريبية إلى نظام ميزانيات البرامج.
ستشهد سنة 2025 استكمال مشروع الانتقال الشامل إلى ميزانيات البرامج لدى إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2026 والذي سيرسي أول ميزانية برامج في بلادنا. وفي هذا الصدد، من المهم

أن تعمل فرقكم بالتنسيق مع فريق وزارة الاقتصاد والمالية لضمان نجاح هذا المشروع الاستراتيجي.

تجسد التدابير الواردة في هذا التعميم إرادة قوية لتعزيز الانضباط المالي وتحسين استخدام الموارد العامة وزيادة كفاءة تنفيذ الميزانية. وسيشكل التطبيق الصارم دون استثناء للتوجيهات الواردة في هذا التعميم أساساً لحوكمة مالية سليمة لعام 2025، وذلك مع تقديم حلول ملموسة للنواقص التي تم تحديدها في السنوات السابقة.

ومن الضروري أن تلتزم جميع الأطراف المعنية بشكل صارم بالقواعد والتوجيهات الواردة في هذا التعميم. حيث يعد الالتزام الصارم بهذا التعميم شرطاً لا غنى عنه لضمان تسيير ميزانوي يتماشى مع معايير النزاهة والكفاءة المطلوبة. ولضمان مرونة وملاءمة آلية تنفيذ الميزانية، سيتم إدخال أي تعديل أو استكمال يُعتبر ضرورياً عبر القنوات التنظيمية.

يُطلب من الآمرين بالصرف ومفوضيهم والمدير العام للميزانية والمدير العام للخزينة والمحاسبة العمومية والمدير العام للتمويل والتعاون الاقتصادي والمراقبين الماليين للوزارات، والمسددين في القطاعات الوزارية، كل في مجال اختصاصه، الالتزام بالتطبيق الصارم لمقتضيات هذا التعميم. كما يُنتظر الالتزام التام لجعل تنفيذ ميزانية 2025 نموذجاً للانضباط والكفاءة.

سيد احمد ولد أبوه

التوزيع:
- و أ
- و أع / رج
- م ع م
- م ع خ م ع
- م ع ت ت ا
- م م
- م ق و
- م ش م